

التنمية والعولمة إشكالية الموازنة بين تحقيق النمو المتوازن واستئصال الفقر وضمان الرفاه الاجتماعي

حسين رحيم

أستاذ إدارة الأعمال

بالمركز الجامعي بالأغواط (الجزائر)

مقالات البحث: فقر، تنمية، نمو، استثمار، تعاون، عولمة، تحول نامية

مقدمة:

تعبر العولمة، بمفهومها الاقتصادي، عن الانتقال من النظرية التقليدية للتقسيم الدولي للعمل إلى السوق العالمية الحرة. غير أن فلسفتها تقوم على إقامة مشروع لأممية اقتصادية جديدة. ذلك أن العولمة كمصطلح وكحال جاءت كبديل لمصطلح وحال الحرب الباردة التي كانت سائدة قبل الفشل الذي أصاب مشروع النظام الاشتراكي، والذي كان يدعو لأممية اشتراكية.

ومن الناحية الفكرية، وبالرجوع إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، نجد أن فكرة التبادل الحر، أو بالأحرى السوق الحرة، قد نادى بها اقتصاديو الفكر التقليدي، وعلى رأسهم آدم سميث وريكاردو. وتقوم هذه السوق الحرة على مبدأ «دعه يعمل، دعه يمر»، ويتحقق التوازن فيها وفق مبدأ «اليد الخفية». دون الحاجة إلى أي تدخل من طرف الدولة. والتوازن المقصود في النظرية الاقتصادية، بما فيها النظرية الكينزية، هو التوازن الاقتصادي، بعيدا عن مضامين التوازن الاجتماعي، إذ يفترض أن هذا الأخير قائم بحكم قبول الأفراد للعقد الاجتماعي الذي ينظم العلاقات التي تحكمهم.

فالعولمة الاقتصادية هي في الحقيقة تعبير عن الرجوع إلى تلك الأفكار التقليدية، الطوباوية، (Utopique)، والتي تعني سيادة قوانين السوق، أو ما يمكن أن نسميه «حكم السوق». وهذا الأخير يعني ببساطة اعتبار الحكومات كممثل عديم الدور في المسرح الاقتصادي العالمي، وذلك باعتبار أن تدخلها، من خلال سياساتها الاقتصادية-الاجتماعية، يؤثر سلبا على سير قوانين السوق، والتي هي قوانين طبيعية تحكم نفسها بنفسها، وبالتالي فهو يؤثر على التوازن الاقتصادي.

ومن هنا فإن محتوى العولمة يتمثل في إبعاد الدولة عن نشاط الأفراد. والنتيجة النهائية من وراء ذلك هي زوال الدولة الإقليمية. فيصبح العالم كله عبارة عن سوق حرة كبرى لتتقل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج

(رأس المال والأيدي العاملة) من دون أي قيود أو رقيب. وفي محيط هذه السوق فليتنافس المتنافسون! ولقد أضحى هذا الهدف الانشغال الرئيسي للمنظمات الدولية، أو بالأحرى الثلاث الذي يقود العالم (البنك الدولي للإنشاء والتعمير، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية). وما السياسات الاقتصادية التي يفرضها الصندوق (ص.ن.د)، والتي يطلق عليها سياسات الإصلاح الهيكلي، إلا طريقا لتحقيق هذا المشروع، على الرغم مما نتج عن تطبيق هذه السياسات من آثار سلبية أصبحت واضحة للعيان وواقعا معاشا، خلاصتها التفكك الاجتماعي والزوال التدريجي لدور الدولة كضامن لهذا التكافل ولحد الكفاية لكافة أفراد المجتمع. وهكذا أضحى العالم يسير في اتجاه واحد، على هدى هذه الديانة الجديدة. ولقد شملت هذه المسيرة، وبشكل

متزامن، كافة مناحي الحياة: السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إذ أن العولة فلسفة شاملة، ظاهرها الحرية والديموقراطية (تحرير الأسواق، تحرير الشعوب) وباطنها البقاء للأقوى وفق نظرية داروين.

ولقد بدئ بالفعل في جني بواكير هذه الشجرة الجديدة في بلداننا، وعلى كافة الأصعدة. فعلى الصعيد الاقتصادي، والذي نقتصر عليه في هذا البحث، زادت الفجوة بين الطبقات الاجتماعية بشكل لم يعرف من قبل، وبدأت تزول الطبقة الوسطى، كما تفاقمت ظاهرة البطالة بسبب تسريح العمال وانسداد منافذ التشغيل. في حين بدأنا نشهد تحولا رهيبا في نمط الاستهلاك بسبب غزو المنتج الأجنبي وزيادة حدة المنافسة. وفي ظل كل هذه التحولات يحق لنا أن نتساءل: ما مصير التنمية في البلدان النامية؟ وكيف يمكن لهذه البلدان أن توفق بين معالجة مشكلة الفقر المتزايد وتحقيق برامج التنمية من جهة، وإيجاد حل لأزمة الديونية من جهة أخرى؟ أو بالأحرى كيف يمكن تحقيق الموازنة بين معدل نمو مرتفع وضمان الرفاه الاجتماعي للجميع؟ ما مصير الفقراء في ظل هذا النظام الاقتصادي الجديد الذي يشترط إجراء إصلاح هيكلي في الاقتصاد وضغط الإنفاق العام إلى أدنى الحدود؟ وهل أهداف التنمية الدولية، التي تحملها لوائح الهيئات الدولية، حقيقة أم مجرد شعار؟ كيف يمكن أن نجعل من التعاون الدولي أساس شراكة من أجل استئصال الفقر والحرمان، بدلا من أن يتخذ مجرى الصلابة بعين الرأفة؟ وإلى متى تبقى اقتصادياتنا تعتمد على الخارج، بدلا من اعتماد استراتيجية قائمة على احترام قاعدة الأولويات وتأخذ بعين الاعتبار فئة الفقراء، والتي تشكل أكثر من نصف المجتمع؟

الفقر: المفهوم والظاهرة:

على الرغم من أن الفقر أصبح رفيقنا الدائم، يصبح ويمسي معنا، إلا أننا لم نتمكن بعد من تقديم تعريف موحد له، على اختلاف تخصصاتنا ووظائفنا، وحتى مدى تأثرنا به. فالاقتصاديون يركزون على الجانب المادي، فيعتمدون مؤشر الدخل، ويقدمون التفسير الاقتصادي له. في حين أن الاجتماعيين يعتبرونه شكلا من أشكال الحرمان والتمييز، ويركزون على ضرورة الإدماج الاجتماعي للفقراء وسبل تعزيز آليات الحماية الاجتماعية. أما رجال الدين، ولا نقصد هنا الباحثين الإسلاميين، فيعتبرون الفقر قضاء الله، والفقير هو الفقير إلى الله، وهم يركزون على ضرورة دعم التكافل الاجتماعي بين الأفراد. في حين أن السياسيين يعتبرون الفقر سبب من أسباب الضغوط الاجتماعية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي، وبالتالي فلا بد من اعتماد أساليب لطيفة من أجل امتصاص غضب الفقراء والمحرومين، وتجنب الآفات الاجتماعية التي يمكن أن تنجر عن استفحال هذه الظاهرة.

والفقر ظاهرة قديمة قدم الحياة الإنسانية. ففي بعض الأوقات تزيد حدته فيتحول إلى مجاعة، وفي أوقات أخرى تخف إلى درجة أن يقبل الناس به كظاهرة عادية. ومع أنه كثيرا ما كانت تفسر المجاعات على أنها ناتجة عن كوارث طبيعية، أو عقاب رباني، كالجفاف والجراد والفيضانات والزلازل، وهي من الأسباب المحتملة بطبيعة الحال، مما جعل من التفسير الاقتصادي غائبا، وهو ما أدى إلى تغييب الحلول الاقتصادية واستسلام الأفراد للأمر الواقع، إلا أن هناك من حاول تقديم تفسير اقتصادي واجتماعي، ومن هؤلاء نذكر المفكر والمؤرخ تقي الدين المقرئ في معالجته للأزمة التي حلت بمصر في عصره، وذلك في كتابه إغاثة الأمة بكشف الغمة، وهو الكتاب الذي يسمى أيضا بتاريخ المجاعات في مصر. فقد أرجع المقرئ أسباب تلك المجاعة إلى ثلاثة أسباب: تولي المناصب السياسية والدينية بالرشوة، غلاء الأطنان، ورواج الفلوس.

وقد حدثت مجاعة في بنجلاديش في 1974، وقد عزی بعضهم سبب مصرع نحو مليون شخص فيها إلى فيضانات الصيف التي أدت إلى تدمير محصول الأرز في الصيف والخريف. غير أن بعض الباحثين اعتبروا أن معدل نمو الكتلة النقدية كان متغيرا هاما في تفسير تطور الأسعار النسبية للمواد الغذائية. بمعنى أن النمو المتفجر للنقد قبل المجاعة مباشرة، والزيادة في التوقعات التضخمية، كانا بمثابة السبب المباشر في صعود تلك الأسعار. ولقد أدى ذلك التحليل الاقتصادي إلى إعادة النظر في السياسات الاقتصادية، حتى أن سيول 1988، والتي لم تكن أقل حدة من سيول 1974، لم تؤد إلى تضرر واسع أو مجاعة في خريف 1988⁽¹⁾.

وإذا ما سلمنا أن الفقر هو مفهوم نسبي، بمعنى أن مفهوم الفقير قد يتغير من زمن إلى آخر، فإننا نكون أمام حالة استمرارية الفقر عبر الزمن. بل وإن الفقير، حتى بمفهومه المطلق، والذي يمكن اعتباره ذلك الذي لا يجد قوت يومه وليلته، ظل موجود عبر مختلف العصور.

وفي عصرنا هذا، ومع ما بلغت الحضارة المادية من الرخاء، فإن الدراسة الميدانية تبين أن حوالي نصف سكان العمورة يعيشون دون مستوى الفقر، أي بمتوسط دولار واحد يوميا، وهو ما يقابل كيسيّن من الحليب ورغيفين، حسب الأسعار السائدة لدينا حاليا. ومما زاد الطين بلة هذه التحولات التي يشهدها العالم تحت شعار العولمة الاقتصادية، والتي رافقها انهيار واضح في مستوى المعيشة، خاصة في البلدان النامية التي باشرت ما يسمى بالإصلاح الهيكلي. ولذلك فإن هناك اهتمام كبير في السنوات الأخيرة بظاهرة الفقر وشريحة الفقراء، التي لطالما زادت رفعتها اتساعا، إن على المستوى الوطني أو على المستوى الإقليمي والدولي.

بين اقتصاديات الرفاهية واقتصاديات الفقر:

لقد طغت نظرية الإنتاج على نظرية التوزيع في الفكر الرأسمالي منذ عهد المدرسة التقليدية، وهو ما كرس الاعتقاد السائد بأن المشكلة الاقتصادية إنما هي مشكلة ندرة، ومن ثم كان لابد من مواجهة المشكلة بالتخصيص الأمثل للموارد. في حين أن نظرية التوزيع لم تنل القدر اللازم من العناية، وذلك بسبب افتراض أن عدالة التوزيع تأتي بصورة تلقائية كجزء من العقد الاجتماعي.

كما أن نظرية اقتصاديات الرفاهية قد نالت، من الناحية النظرية، اهتمام كثير من الاقتصاديين⁽²⁾. وهي تقسم إلى رفاهية الفرد ورفاهية المجتمع. غير أن المقصود بالرفاهية لدى هؤلاء هو الرفاهية المادية. أي أن دراسة اقتصاديات الرفاهية هي دراسة موضوعية وعلمية، وليست دراسة أخلاقية⁽³⁾، في حين أن الحرمان هو ظاهرة شعورية وقيمية أكثر منها مادية. كما أن رفاهية المجتمع، حسب هؤلاء، ما هي سوى مجموع رفاهيات الأفراد. بمعنى أن الرفاهية الكلية هي مجموع الرفاهيات الجزئية، وبالتالي فإن دراسة الرفاهية يجب أن تنصب على دراسة سلوك الفرد في سعيه نحو تحقيق رغد العيش.

ويفترض راولز (Rawls)، في كتابه نظرية العدالة (1971)، بأن كل الأفراد في مثل هذا المجتمع قد يتعرضون لخطر أن يصبحوا في النهاية فقراء (نظرا لأن هذه هي الطريقة التي تسير بها الأمور)، ولذلك فقد وضع معيارا لعدالة التوزيع، يقتضي فيه: 1- أن يكون هناك حد أدنى للفقر، 2- وأن تحقيق مزيد من المساواة لا يصبح له مبرر اجتماعي إلا إذا زاد في نفس الوقت الدخل الأساسي للفقراء. ويجب أن تكون هذه هي شروط العقد الاجتماعي⁽⁴⁾.

فتحقيق التوازن الاقتصادي وحده، وهو مفهوم كمي بحت، غير كاف لتحقيق التوازن الاجتماعي. وحسب Figueroa فإن التوازن الاجتماعي إنما يتحقق بالجمع بين التوازن الاقتصادي والتوازن في التوزيع. والمقصود بالتوازن في التوزيع هو مجموعة القيم التي يتضمنها توزيع الدخل ليكون مقبولا اجتماعيا. ولا توجد آلية في تفاعلات النظام الرأسمالي يمكن أن تضمن توزيعا متوازنا للدخل. فلا بد أن يكون لعدم وجود توازن في التوزيع، أو بعبارة أخرى لوجود أزمة في التوزيع، تأثير نوعي على تفاعلات المجتمع. وهذه هي نظرية التوازن في التوزيع⁽⁵⁾.

ويؤدي سوء نظام التوزيع في المجتمع، إلى زيادة درجة الفقر، مطلقا ونسبيا. إذ أن حد الكفاف يتدهور، والفجوة بين الأغنياء والفقراء تزداد اتساعا. وسيتولد عن ذلك، وفق تحليل ديناميكي، اختلال في التوازن الاجتماعي. بل وقد يؤدي إلى اضطرابات لا يمكن التحكم فيها. وهو ما يعني حلول اللااستقرار في المجتمع، وزوال الثقة في النظام الاجتماعي، وهروب رؤوس الأموال الموجودة في المجتمع، ناهيك عن أن يكون في مقدور هذا النظام أن يستقطب رؤوس أموال أجنبية.

ومن أجل ضمان حد معين من الاستقرار الاجتماعي لابد من إجراء معالجة مستمرة للوضع التوزيحي المختل من خلال عمليات إعادة التوزيع. ويتم ذلك بمختلف أساليب الحماية الاجتماعية. وهو ما يعبر في حقيقة الأمر عن طريقة منظمة لإخماد فتيل الثورة المتأجج في بطون الفقراء.

وفي هذا الإطار كتب بيير ستروبل⁽⁶⁾ ما يلي: «في خلال الثمانينيات والتسعينيات كان هناك انتشار قوي للفقر في أوروبا. وكان الاندماج السريع للاقتصادات القومية في المنافسة العالمية، واتساع نطاق إعادة تنظيم الهيكل الصناعي، وزيادة شعور العمالة الأجرة بعدم الأمان، مع زيادة البطالة الهيكلية، كان لها جميعاً أثر عميق مستمر على بعض الفئات الاجتماعية... وسرعان ما انتشرت أشكال جديدة للفقر والتهمة أدت إلى زيادة خطر التماسك الاجتماعي في أوروبا، بل وتهدد الهيكل التنظيمي للمجتمع ذاته⁽⁷⁾. بل وإن ظاهرة الفقر والحرمان أدت بالفعل إلى تفشي آفات اجتماعية خطيرة في كثير من بلدان العالم، حيث تفشت الجريمة، والقرصنة، والمخدرات، وأوكار الفسق، أو ما أصبح يسمى بصناعة الجنس، حيث أدى الحرمان بعائلات من بعض البلدان إلى بيع بعض من بناتهن لتجار الجنس الذين أنشؤوا شركات متخصصة في هذه التجارة الشاذة. وهو ما أدى إلى استفحال مرض الإيدز في تلك البلدان، حتى أن المظللين أصبحوا يدعون إلى التعاون الدولي لمواجهة هذه الآفات (الجريمة، الإيدز...)، بدلا من معالجته من جذوره.

لقد أدى التطور في مجال التقنية، باستخدام الأتمتة والروبوتيك، إلى فقدان العديد من العاملين ممن يسموا بـ «اليد العاملة» الزرقاء لمناصبهم. بل ولم يسلم حالياً حتى ذوي البذلة البيضاء (والذين يمثلون الطبقة المتوسطة) من هجمة هذا التطور. فلقد أصبح تصميم المنتجات وتصميم الهياكل يتم عن طريق الكمبيوتر، وحتى العمليات الجراحية المعقدة أصبحت تتم بتجهيزات متطورة، بل وحتى عن بعد، وهو ما يعني الاستغناء عن عدد من الجراحين. والنتيجة الحاصلة من وراء كل ذلك هي الوصول إلى مجتمع الخمس الثري وأربعة الأخماس الفقراء، على حد تعبير هانس-بيتر مارتين وهارالد شومان، والذي عنونا به الفصل الأول من كتابهما «فخ العولة»⁽⁸⁾.

وحسب تقرير البنك الدولي حول التنمية في العالم 2001/2000، والخاص بـ «مكافحة الفقر (combattre la pauvreté)»، فإن العالم يعاني من تواجد للفقر العميق وسط الثراء والوفرة. فمن بين سكان العالم البالغ عددهم 6 بلايين نسمة، يعيش 2.8 بليون نسمة (أي حوالي النصف) على أقل من دولار واحد يوميا. وبينما تبلغ نسبة سوء التغذية أقل من 5% بين جميع الأطفال دون سن الخامسة في البلدان الغنية، تبلغ هذه النسبة حوالي 50% في البلدان الفقيرة. كما أن توزيع المكاسب العالمية (الثروة العالمية، الروابط والاتصالات العالمية، الإمكانات التكنولوجية) غير متكافئ بصورة صارخة. فمتوسط الدخل في أغنى 20 بلداً في العالم يعادل 37 مثلاً متوسط الدخل في أفقر 20 بلداً في العالم. ويقترح التقرير استراتيجية للتصدي للفقر بثلاث طرق: تعزيز إتاحة الفرص، تسهيل تمكين الناس من أسباب القوة، وتحسين الأمن (Opportunités, insertion et sécurité matérielle sont les principaux axes d'intervention)⁽⁹⁾.

وفي عام 1996 نشرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقريراً بعنوان «تشكيل القرن الحادي والعشرين: دور التعاون من أجل التنمية»، اختارت فيه سبعة أهداف للتنمية، مستمدة من الاتفاقات والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة خلال النصف الأول من التسعينيات، تتمثل في:

- 1- إنقاص من يعيشون في فقر مدقع بمعدل النصف خلال الفترة من 1990 إلى 2015،
 - 2- إلحاق جميع الأطفال بالتعليم الابتدائي قبل حلول 2015،
 - 3- التقدم نحو هدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة عن طريق إزالة التفاوت بينهما في التعليم الابتدائي والثانوي قبل حلول 2015،
 - 4- إنقاص معدلات وفيات الأطفال الرضع بنسبة الثلثين خلال الفترة من 1990 إلى 2015،
 - 5- إنقاص معدلات الوفيات أثناء الولادة بنسبة ثلاثة أرباع خلال الفترة من 1990 إلى 2015،
 - 6- توصيل خدمات الصحة الإنجابية لكل من يحتاجها قبل حلول عام 2015،
 - 7- تنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية القادرة على الاستمرار حتى عام 2015، حتى يمكن عكس اتجاه الخسارة في الموارد البيئية حتى عام 2015⁽¹⁰⁾.
- ولقد ظلت هذه الأهداف بمثابة تعهدات لدى المؤسسات الدولية. فلقد وصفها ميشيل كامديسو، المدير

التنفيذي الأسبق للصندوق، في كلمته التي ألقاها بمناسبة الاجتماع السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعام 1999 بأنها سبعة تعهدات للتنمية المستدامة، وكذلك اعتبر كل من هورست كوهلر، المدير الحالي للصندوق، وكوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، ودونالد جونسون، الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وجيمس لفسون، رئيس مجموعة البنك الدولي، بأن هذه الأهداف تمثل إطاراً عاماً مشتركاً لتوجيه سياسات وبرامج المنظمات التي يمثلونها. كما أنه قد وردت هذه الأهداف ضمن إعلان الألفية الصادر عن رؤساء الحكومات عند اجتماعهم في الأمم المتحدة⁽¹¹⁾.

غير أن ما يلاحظ في الواقع هو أن الدعوة إلى التعاون الدولي لا تقوم في الحقيقة على حل التناقض الصارخ بين ترف بلدان الشمال وحرمان بلدان الجنوب، أو على نظرة الرأفة لهؤلاء المترفين على أولئك المحرومين، بقدر ما تقوم على تكريس مبدأ المصلحة الاقتصادية. فلا ينبغي أن نغفل عن كون بلدان الجنوب هي بمثابة أسواق لمنتجات الشمال، ولذلك فلا بد من دعم القدرة الشرائية لهذه الأسواق.

إن الشرخ الكبير بين واقع التفقر الذي يلازم تطبيق العولمة الاقتصادية، وشعار العولمة لصالح الجميع، الذي تبنته المنظمات الدولية، أصبح يتجلى أكثر فأكثر. فالاحتجاجات ضد مسار العولمة، والتي تقودها أساساً فئة الفقراء، برزت أكثر في البلدان الغربية. فالتفقر يعني تحويل المزيد من الأفراد إلى فقراء. وهو ما يعني محو الطبقة المتوسطة، وحتى جزء من الطبقة الغنية. كما أن ذلك يعني تكديس الأموال أكثر فأكثر لدى فئة محدودة من المجتمع.

الوضع في الجزائر:

وكامتداد لهذا الوعي العالي بخطورة الفقر واتساع رقعته، انعقدت في الجزائر الندوة الأولى حول مكافحة الفقر والحرمان (نادي الصنوبر: 28-29/30/2000). وهو ما يعد في حد ذاته دق لناقوس الخطر. فحسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن 40% من السكان (في الجزائر) يعيشون تحت الحد الأدنى من الفقر، وأكثر من 80% من الأجراء تقل أجرتهم عن 10000 دج شهرياً⁽¹²⁾. كما أن الجزائر تضم 14 مليون مواطن يعيشون في حالة فقر بمتوسط دولار واحد للشخص في اليوم الواحد. وحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) لسنة 2000 فإن الجزائر تصنف في الرتبة 107 (ضمن قائمة تضم 174 بلداً) وفق مؤشر التنمية البشرية⁽¹³⁾ (IDH) الذي يعتمد البرنامج⁽¹⁴⁾. ولقد خرجت الندوة بتوصيات مفيدة، وشكلت لجنة خاصة لتابعة التنفيذ خلال الخمس سنوات المقبلة.

لقد ولد النهج الاشتراكي المتبع منذ الاستقلال، في الجزائر كما في غيرها، نمطا من المعيشة غلب فيه الجانب الاجتماعي عن الجانب الاقتصادي. وكانت ريع النفط قد غطت ذلك الخلل. غير أنه ما لبث أن انكشف الوضع مع الأزمة النفطية في 1986. ومنذئذ شرع في تطبيق إصلاحات اقتصادية، بعد أن تراكمت الديون الخارجية وأفلس الكثير من المؤسسات العمومية.

إن الإشكال الرئيسي الذي يواجه الحكومات بوجه عام، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، أو بالأحرى في ظل هذا النظام العالي الجديد، هو الموازنة بين تحقيق معدل نمو مرتفع ومواجهة معدلات البطالة المرتفعة واستئصال الفقر وضمان الرفاه الاجتماعي. مع العلم أن مسار تحقيق معدل نمو مرتفع قد يتناقض مع مسار القضاء على البطالة واستئصال الفقر. فرفع معدل النمو يقتضي تطبيق القواعد الاقتصادية في مجال الإنتاجية واستخدام التقنية، وهو ما يؤدي في أغلب الأحيان إلى تسريح العمال. كما أن زيادة حجم الاستثمار، من أجل رفع معدل النمو، قد يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، بفعل التوسع في الإصدار النقدي أو في منح القروض المصرفية.

التعاون الدولي: بين أهداف التنمية وهدف النمو:

على الرغم من مختلف الشعارات التي يتم النداء إليها، في مجال التعاون على المستوى الدولي لتحقيق أهداف التنمية، مثل التنمية المستدامة، والتنمية الشاملة، وبرامج التنمية، وشركاء في التنمية، وهي كلها مفاهيم لم يعد لها في الحقيقة أي معنى في ظل العولمة، إلا أن الواقع يغلب بعد النمو عن بعد التنمية. فعند التعبير عن

تحقيق تقدم في جانب ما (الإنتاج الداخلي الخام، الإنتاج الفلاحي، نمو الصادرات خارج المحروقات، احتياطات الصرف الأجنبي...)، فإنه يتم استخدام، وبكل افتخار واعتزاز، معدل النمو المحقق، وكأن تحقيق معدل نمو مرتفع هدفا في حد ذاته، في حين أن الهدف هو تحقيق الرفاه الاقتصادي لكافة أفراد المجتمع، وحتى ليس لفئة محدودة منه، وهو ما يتضمن القضاء على الفقر. فمؤشر معدل النمو لا يدل حتما عن تحقيق تنمية.

فمفهوم التنمية يختلف عن مفهوم النمو. إذ أن التنمية تسمح بتقدير الجوانب النوعية للنمو (الأثار البيئية، التوزيع الاجتماعي للنمو، تطور الذهنيات، التطور القطاعي، الانفتاح، بنية الاستهلاك). فليس كل نمو ينطوي بالضرورة على تنمية. أما النمو فيعني الارتفاع المضطرد خلال فترة أو فترات طويلة (كل منها تتضمن دورات شبه عشرية) بمؤشر ذو بعد معين كالناتج الإجمالي الصافي الحقيقي⁽¹⁵⁾.

ويرى بعضهم أنه ينبغي أن يكون النمو هو لب التنمية في كافة استراتيجيات الدولة التي تدور حولها جهود تخفيض أعداد الفقراء، وتوسيع مشاركة المواطنين في شؤون الحكم، وتحسين الإدارة الحازمة التي تجعل النمو يزدهر⁽¹⁶⁾. ويستند هذا المنطق على أن زيادة معدل النمو يؤدي إلى زيادة الدخل، بما فيها دخول الفقراء.

ويتم تفسير ذلك من خلال نظرية الرفاهية، والتي أشرنا إليها سابقا. ولكن، وكما أسلفنا الذكر، فإن مشكلة النظام الرأسمالي، وهو النظام الذي يقوم عليه مشروع العولمة، تكمن أساسا في عملية التوزيع. فهل زيادة حجم الكعكة يعني بالضرورة زيادة نصيب كل الأطراف التي يفترض أن تتقاسمها؟

غير أن فريقا آخر يرى أنه لا بد من القضاء على الفقر أولا ثم زيادة معدل النمو، وهو ما تضمنه نموذج التنمية الأساسي الذي اعتمدته حلف جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (الهند، بنجلاديش، باكستان، نيبال، سريلانكا، بيوتان ومالديفيس) في سنة 1995 كرد فعل للجهود المبذولة في المنطقة لمجابهة تحدي الفقر، معتمدا في ذلك على الدروس المستفادة من الخبرات الميدانية السابقة، لا على نظريات سابقة. ويركز هذا النموذج الجديد على ضرورة البدء بالتفكير المباشر، وهذا على خلاف التفكير السابق الذي يقوم على وجوب ارتفاع معدل النمو أولا بغية التقليل من الفقر في المرحلة التالية بأسلوب تدريجي. فرغم استمرار محاولات رفع معدل النمو في جنوب آسيا على مدى قرون، بيد أنها جميعا باءت بالفشل لأن معدل المدخرات (كنسبة من جملة دخل التنمية) لا يواكب مستلزمات الاستثمار. فلقد قامت محاولات أخرى للأخذ بحلول بديلة لاختراق دائرة الفقر المفرغة نتيجة زيادة حجم المساعدات الأجنبية لكي تتكامل المدخرات المحلية، ولكن بدلا من ارتفاع معدل النمو زادت أعباء الديون كثيرا، وازدادت حدة التناقضات داخل تلك المجتمعات في هذه العملية⁽¹⁷⁾.

لاشك أن استهداف تحقيق معدل نمو مرتفع أمر مطلوب، ولكن ينبغي أن يرافق ذلك سياسة توزيع عادلة، بدءا بتوزيع الفرص بصورة عادلة (أي ما قبل الإنتاج)، ثم توزيع الدخل المحقق على عوامل الإنتاج، إلى إعادة توزيع الدخل ودعم نظم الحماية الاجتماعية. ومن الملاحظ أن نظم العمل الحديثة تتجه أكثر فأكثر إلى تكريس التشغيل عن طريق عقود العمل قصيرة الأجل (سنة)، وبصور كثيرا ما تتسم بالإزعاج. وبحكم تفاقم أزمة البطالة أضحي العامل يقبل بأجر أدنى بكثير مما يقدمه فعلا. حتى أن تحقيق حد الكفاف، وليس حد الكفاية، أضحي هدفا لأكثر الفئات الفقيرة. فمن المخزي حقا لدينا إتاحة فرصة عمل تعاقدية لإطار جامعي، أو تقني، بأجر 4000 دينار شهريا بدعوى تشغيل الشباب وامتصاص البطالة، وهناك من هؤلاء من هو مسؤول عن عائلة بأكملها. مع الإشارة إلى أن مثل هذا الأجر يعتبر في الواقع دون حد الكفاف، إذ أنه لا يسمح بكف اليد عن الغير ما لم يتسم صاحبه بالتعفف.

أما بالنسبة للمعونات الأجنبية، فقد بينت دراسات ميدانية على أن هذه المعونات لن تؤدي إلى التقليل من حدة الفقر ما لم يصاحبها تطبيق سياسات داخلية سليمة. بمعنى أن تقديم معونات لحكومات تنتهج سياسات رديئة يعد تبديدا للأموال. ولذلك فإن المعونات الأجنبية لا تلعب إلا دورا مساعدا على الأكثر، وأن سياسات البلدان إنما تحددها العوامل الاجتماعية والسياسية المحلية. ومن هنا فإن بعض الخبراء يؤكدون على أن المعونات الأجنبية ينبغي أن تقدم إلى بلدان ذات سياسات سليمة، أما البلدان ذات السياسات الرديئة فينبغي تشجيعها على الإصلاح، وذلك من خلال إمدادها بالنصح وورش العمل والتدريب، أو على الأقل فإنه لا ينبغي توظيف موارد كبيرة في بلدان ذات السياسات الرديئة⁽¹⁸⁾.

ومن هذا المنطلق فقد تعرضت المعونات الأجنبية للبلدان النامية للنقد على أساس أنها تبديد للموارد، بل وإنها تحقق نتائج عكسية. ويمكن تشبيه ذلك، إلى حد ما، بمن يقدم أموالاً لشخص سفيه. وكان من الأحدى أن يقدم لمثل هذا الشخص النصيحة في كيفية تدبير شؤونه قبل أن يقدم له الأموال. فكثير من البلدان النامية يحتاج إلى تحقيق الرشد الاقتصادي أكثر مما يحتاج إلى الموارد المالية.

الاستثمار وقاعدة الأولويات مفتاحين للقضاء على الفقر:

إن استراتيجية مكافحة الفقر واستئصاله من جذوره لا يمكن أن تحقق النجاح من غير استراتيجية للاستثمار تراعي قاعدة الأولويات وتحقق النمو المتوازن. ولا يختلف اقتصاديان على أن الاستثمار هو أساس تحقيق النمو والتنمية على حد سواء. فهو (أي الاستثمار) مصدر التراكم وخلق القيمة المضافة. والاستثمار يشمل إنشاء مؤسسات جديدة، كما يشمل أيضا التوسع في مؤسسات موجودة. كما أنه يشمل الاستثمار في رأس المال والاستثمار في الموارد البشرية. وفي الواقع فإن قرار الاستثمار ليس تصرفا معزولا. فمناخ الاستثمار العام له تأثير كبير على المستثمر. فضلا عن المؤثرات التسويقية، تلعب البيئة الاقتصادية والتشريعية، وكذا البيئة السياسية والثقافية، دورا حاسما في توجيه قرار الاستثمار، بل وفي إطلاقه أو تثبيطه.

فعلى الصعيد السياسي يشترط الاستثمار جوا من الاستقرار. فتغير الحكومات، والذي ينجر عنه تغير التشريعات، لا يجعل المستثمرين على راحة بال. كما أن ضعف الحكومات على تطبيق قوانينها بصورة عادلة على كل المتعاملين يجعل من المنافسة الاقتصادية غير عادلة (العدالة في: إتاحة الفرص، التحصيل الجبائي، منح الامتيازات أو المساعدات ...). وقد ظلت المنافسة الكاملة التي نادى بها الاقتصاديون التقليديون حلما ليتنا نبلفه. فالعدل إذا يجب أن يكون المقصد الرئيسي لكافة الحكومات، إذ به تتحقق مصالح الأفراد والمجتمع على حد سواء. وفي هذا الإطار يندرج قول ابن خلدون في مقدمته (منذ خمسة قرون): «واعلم أن السلطان لا يثمر ماله ويذر موجوده إلا الجباية، وإدارها إنما يكون بالعدل في أهل الأموال، والنظر لهم، فبذلك تنبسط أموالهم وتنشرح صدورهم للأخذ في تجميع الأموال وتنميتها. فتعظم منها جباية السلطان. وأما غير ذلك للسلطان من التجارة أو فلاح، فإنما هو مضرة عاجلة للرعايا، وفساد للجباية ونقص للعمارة»⁽¹⁹⁾. وفي الواقع فإن مثل هذه التصرفات غير العادلة من الدولة تجاه المستثمرين تؤدي إلى ما لا يخدم الدولة ذاتها. فمن المستثمرين من يلجأ إلى الفساد بدفع الرشاوي، ومنهم من يستعمل الحيلة والتزوير من أجل التهرب من الضريبة، ومنهم من يضر بأمواله إلى دولة أخرى حيث تسود العدالة في التعامل. وفي ذلك يقول ابن خلدون، وهو يعبر عن مآل الأمر بعدما استعرضه آنفا، «ومن أمثال هذه المعاطب صار الكثير منهم ينزعون إلى الفرار عن الرتب والتخلص من ربقة السلطان بما حصل بأيديهم من مال الدولة إلى قطر آخر»⁽²⁰⁾.

وعلى الصعيد الاقتصادي يشترط الاستثمار توفر بنية اقتصادية ملائمة من وسائل المواصلات والاتصالات ومؤسسات إدارية غير بيروقراطية ومصادر الإمداد بالخيرات والمواد ومختلف لوازم الإنتاج، وكذا تواجد نظام مصرفي قادر على توفير التمويل اللازم والخدمات المصرفية الضرورية في أسرع الأجل وبأقل التكاليف. وبعد معدل النمو والتضخم من أبرز المؤشرات الاقتصادية التي يعرف بها مناخ الاستثمار، كما يعتمد في ذلك أيضا على معرفة كل من التوازن الداخلي (وأهم مؤشر هو تغير نسبة العجز/ الفائض في الموازنة العامة إلى الناتج الداخلي الإجمالي) والتوازن الخارجي (وأهم مؤشر هو تغير نسبة العجز/ الفائض في الحساب الجاري إلى الناتج الداخلي الإجمالي) كمؤشرين على مدى صحة الاقتصاد وقوته⁽²¹⁾.

إنه وعلى الرغم من المؤشرات السابقة ما يزال الاستثمار الأجنبي ينظر إليه من خلال تصنيفات بعض مكاتب الدراسات وشركات التأمين التي تركز على الاستقرار السياسي كعامل رئيسي، وعلى إثر نتائج تلك الدراسات تتخذ قرارات الاستثمار. وتنطبق على هذه النظرة مقولة «رأس المال جبان». كما ابتكر الخبراء في هذا الشأن ما أسموه بالخطر النظامي *le risque systématique*. وعلى سبيل المثال فقد عمدت الشركة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية (COFACE) مؤخرا إلى تصنيف الجزائر ضمن الخطر ب (risque B)، وهو ما يعني تواجد محيط سياسي واقتصادي غير مستقر، مما قد ينجر عنه اضطراب في أداء مدفوعات

القروض الخارجية. وللإشارة فإن التصنيف ب، ج، د (B, C, D) يعد خطرا بالمقارنة مع التصنيف A1, A2, A3, A4 في مجال الاستثمار⁽²²⁾.

وهكذا، فلا يكفي إذا إصدار قوانين محفزة للاستثمار أو الاعتماد على الترويج للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ما دام أن واقع مناخ الاستثمار، وفي كافة جوانبه السياسية والاقتصادية والثقافية، ما يزال دون المستوى المطلوب. ومن الواضح أن وجود حكومات قوية وديموقراطية هي السبيل إلى توفير مثل هذا المناخ، ولكن ذلك لن يتم إلا من خلال استراتيجية واضحة. ومن المفارقات أن الدول الأكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة هي الدول الأقل إصدارا لقوانين تشجيع الاستثمار كالدول الصناعية ودول جنوب شرق آسيا.

ومع أن الاستثمار هو أساس النمو، وأن القضاء على الفقر، أو الحد منه إلى أدنى مستوى، وتحقيق معدل نمو مرتفع أمران متلازمان، إلا أن الحديث عن هذه المفاهيم بصورة مطلقة لن يؤدي إلى الغرض المطلوب. ذلك أنه قد يتم تحقيق معدل نمو مرتفع ولكن دون أن يصاحب ذلك حدا من حجم الفقر ولا تخفيفا من حدته. ولذلك اعتمدنا مفهوم النمو المتوازن. ولا نقصد هنا التوازن القطاعي فحسب، بل أيضا التوازن الاجتماعي، بمعنى أن يستفيد من هذا النمو أكبر قطاع ممكن من فئات المجتمع.

ومن أجل ذلك فإن مكافحة الفقر تقتضي إجراء دراسة في كل مجتمع على حدة لمعرفة أسباب الفقر، والتوزيع الجغرافي والاجتماعي للفئات المتضررة منه. فمن الملاحظ مثلا أن الأرياف هي المناطق الأكثر حرمانا من المدن على وجه العموم، ومن ثم لزم الاهتمام أكثر بالتنمية الريفية في مختلف البرامج المتعلقة بترقية الاستثمار، ابتداء من دعم البنية التحتية إلى تقديم التحفيزات والمعونات (إعفاء ضريبي محدود، قروض حسنة...).

وفي هذا السياق نشير، على سبيل التنويه، إلى برنامج دعم الفلاحة الذي شرع فيه حاليا في الجزائر، والذي يتوقع له، إن حظي بالمتابعة والجدية، النجاح والمساهمة بصورة فعالة في مكافحة الفقر الزاحف في المناطق الريفية.

ومن ناحية أخرى يرتبط الاستثمار، من وجهة نظرنا، بمبدأ أساسي وهو مبدأ، أو قاعدة، الأولويات. والمقصود بقاعدة الأولويات الاهتمام بتحقيق الضروريات من الحاجيات أولا، ثم العناية بالتحسينات فالكفايات. ففي مجال الفلاحة مثلا، الذي أشرنا إليه آنفا، لا يعقل منح نفس المزايا لزراعة الورود مع زراعة المنتجات التي تحتاج إليها الفئات العريضة من المجتمع كالخضر والحبوب.

ومن المؤسف حقا أننا نلاحظ غياب سياسة وطنية شاملة في هذا الإطار. فعلى الرغم من الضغوط المرتبطة بتحرير التجارة والاستثمار، وهو شرط لازم للانضمام في منظمة التجارة العالمية، إلا أن ما ينبغي معرفته والتأكيد عليه هو أن الثمن الاجتماعي، المتمثل في تزايد درجة الحرمان، سيكون أكثر كلفة مما ينتظر جنيته من هذا الانضمام ما لم تراعى مصلحة المجتمع ككل. ولذلك فإننا نعتقد أنه على المنظمات الدولية نفسها أن تولي العناية الكافية لاحترام قاعدة الأولويات في إطار مكافحة الفقر، أو على الأقل أن لا تضغط على الحكومات من أجل التنازل عن إجراءات تستهدف تحقيق ضروريات المجتمع بمرور الحرية الاقتصادية، ما دام أن مكافحة الفقر أضحي هدفا متبنيا من قبل المنظمات الدولية نفسها.

ومن هنا فثمة تناقض في منطق عمل هذه المنظمات. فمن جهة ترفع شعارات كعولمة لصالح الجميع و مكافحة الفقر و التعهدات السبعة للتنمية الدولية، ومن جهة أخرى تضع ضغوطا كبيرة على حكومات البلدان النامية من أجل رفع كل القيود أمام المستثمرين مهما كانت وجهة استثماراتهم، حتى وإن كانت لا تخدم سوى مصلحة هؤلاء المستثمرين وفئة محدودة جدا من المجتمع.

صحيح أن مفهوم الضروريات نسبي. فقد تكون بعض الحاجيات في مجتمع متخلف تعتبر ضروريات في مجتمع متقدم اقتصاديا. غير أن الشكل الأكبر هو أن حوالي نصف سكان المجتمعات المتخلفة يعيشون في مستوى الكفاف، والذي يعني الحد الأدنى الذي يبقى الفرد على قيد الحياة، وهو أدنى من المستوى الذي يجب على الدولة ضمانه لكل فرد، وهو حد الكفاية. ولقد تحول الاهتمام في أكثر هذه المجتمعات من مسألة الاكتفاء الغذائي إلى مسألة الأمن الغذائي.

ومع ذلك فإنه لا بد من إيجاد فرص استثمار أولا قبل التفكير في الأولويات. ولعل التعاون في مجال الاستثمار،

دوليا وإقليميا، هو الآلية الأكثر فعالية استراتيجيا لتحقيق التعاون في مجال مكافحة الفقر. ويتجسد هذا التعاون في إقامة المشروعات المشتركة ذات الأولوية بالنسبة للمجتمع المعني. ونقصد هنا تلك المشروعات التي تخدم الفقراء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وعلى سبيل المثال التعاون في إقامة مؤسسات تعتمد على كثافة عنصر العمل، أو التعاون في مجال تمويل المشروعات الصغيرة، كإنشاء بنوك متخصصة في ذلك، أو إقامة شركات رأس المال المخاطر، أو شركات للتأجير الإنتاجي.

وعلى أهمية التعاون الدولي والإقليمي في مجال مكافحة الفقر والحرمان، فإن السياسات الوطنية هي الأولى والأجدر بالعناية، مع الاستفادة قدر الإمكان من تجارب الغير في رسم مثل هذه السياسات. وعلى أية حال فإن بناء هذه السياسات ينبغي أن يركز على إتاحة فرص الاستثمار والعمالة للفئات المحرومة. وهذا لا ينفي، بطبيعة الحال، اعتماد سياسات للحماية الاجتماعية، خاصة منهم أولئك الذين تنقصهم القدرة على العمل كالعجزة والمعوقين والأرامل، مما يجعل رفع الفاقة عنهم لا يتم إلا بمساعدة الدولة وإيجاد محيط يسوده التكافل الاجتماعي.

وهناك عدة آليات لتقديم المساعدات الموجهة للفقراء لأغراض الاستثمار، وقد أشرنا آنفا إلى تحفيزهم على إنشاء المؤسسات الصغيرة أو المصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات. وفي هذا الصدد أذكر مثلا يرتبط بمنحة الشبكة الاجتماعية المخصصة للشباب العاطل عن العمل، والقدرة بـ 2000 دينار شهريا. فلو أنه جمعت منحة خمس سنوات مثلا، وتم تكوين مجموعات شبانية من ثلاثة أفراد، ثم قدم لهم المبلغ المجمع (3×5×12×2000= 360 000 دينار) دفعة واحدة في صورة قرض حسن لكان ذلك أفضل، سواء بالنسبة للشباب المستفيد أو بالنسبة لخزينة الدولة.

وإلى جانب القروض الحسنة التي يمكن أن يستفيد منها الفقراء من الخزينة العامة أو من بعض الصناديق أو البنوك المتخصصة، في إطار الخدمات الاجتماعية التي تساهم بها هذه المؤسسات، نشير إلى حق الفقراء في المجتمعات الإسلامية على الأغنياء منهم من خلال الزكوات والصدقات الأخرى. ويحضرني في هذا الصدد قول عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، إذا أعطيتهم فاغنوا. وهو ما يعني أنه يفضل دفع الصدقة لشخص واحد، أو لأقل عدد من الأشخاص، بحيث تمكنه هذه الصدقة، إذا ما تم توظيفها، من الخروج نهائيا من فئة الفقراء. وهكذا، فبعد فترة معينة نكون قد تخلصنا على عدد معين من الفقراء، ليصبح هؤلاء أنفسهم أغنياء ويذهبون الزكاة.

ويمكن أيضا أن يستفيد الفقراء من عوائد أموال الأوقاف من خلال منحهم قروضا حسنة، شرط تقديم مشاريع ذات جدوى، أو من خلال منحهم إمكانية إدارة تلك الأوقاف بنسبة مشاركة معينة، خاصة وأن من فئة الفقراء شباب يحمل مؤهلات إدارية وفنية تؤهله للقيام بهذا العمل. غير أن نجاح مثل هذه الآلية يقتضي تعزيزا وضبطا أكبر لمنظومة الأوقاف.

إن المشكلة لا تكمن في نقص الموارد بقدر ما تكمن في سياسة استخدام هذه الموارد. فكثيرا ما تبديد أموال ضخمة في استخدامات لا طائل منها ولا تنفع المجتمع في شيء، وكان الأحرى أن يستفيد منها الفقراء. ولذلك فإن الخطوة الأولى في مكافحة الفقر تبدأ من مكافحة التبذير وتبديد الأموال العامة.

وعليه، فإن على صانعي السياسات العامة إعادة النظر في سياسة الإنفاق العام بما يراعي أولويات الفقراء بالدرجة الأولى، وهو ما يمثل في حد ذاته مساهمة في مكافحة الفقر. ذلك أن تجاهل حقوق تلك الفئة، والتي تمثل في بعض البلدان أكثر من نصف المجتمع، يجعل من مكافحة الفقر مجرد خطاب للاجترار السياسي. وقد كان نتيجة ذلك عدم الثقة في البرامج التي تضعها الحكومات، حتى وإن كانت موجهة لهؤلاء الفقراء أنفسهم.

بل وإن الحرمان تعدى مفهومه المادي، أي الطعام والملبس والمأوى وكل ما يرتبط بالوجود البيولوجي للفرد، ليطال مفهوم المواطنة ذاتها. حتى أن المواطن الفقير يشعر وكأنه غريبا في وطنه من جراء الحرمان الذي يعانيه من مختلف الفرص والخدمات الاجتماعية، إما بسبب عدم توفير المعلومات أو بسبب نقص القدرة والحيلة ومزاحمة الأغنياء له. ومن حكم سيدنا علي رضي الله عنه: الفقر يخرس الفطن عن حاجته، والمقل (وهو الفقير) غريب في بلده.

دور الدولة في ضمان الرفاه الاقتصادي في ظل العولمة:

إنه في عصر العولمة الاقتصادية الذي نعيشه أصبح للدولة، أكثر من ذي قبل، دور بالغ الأهمية في تحقيق العدالة في إتاحة الفرص وتثبيت قواعد السوق المنظمة، ومواجهة طوفان السوق العالمية الحرة. ذلك أن الفراغ الذي يتركه غياب الدولة يغطي بالفوضى التي لا تخدم مصالح المجتمع بقدر ما تخدم مصالح أصحاب رؤوس الأموال والمضاربين (أو المراهنين) بوجه خاص.

غير أن والدعوة إلى تدخل الدولة لا يعني البتة الرجوع إلى العهد الاشتراكي البائد، وإنما يهدف بالأساس إلى وضع القواعد التي تكرس مبدأ الأولويات، وتحفظ حقوق الناس بمنعهم من أكلهم أموالهم بينهم بالباطل، وتحقيق مجتمع الكفاية في نهاية المطاف. كما أن على المؤسسات الأخرى، كمؤسسات الإعلام (الرئي والسموع والكتوب) والجامعات والمنظمات القانونية ومنظمات حماية المستهلك ومنظمات أرباب العمل والمنظمات الدينية والثقافية... وغيرها، العمل بصورة تضامنية على نشر وتكريس مبدأ الأولويات وقواعد السوق المنظمة بما يخدم مصلحة المجتمع ككل.

فمن الخطأ الفادح إقصاء الدولة بدعوى ضمان الحريات الفردية الذي يمليه منطق اقتصاد السوق. كما أنه من الخطأ الاعتقاد بأن العولمة تعني انتهاء الأيديولوجيات. فالليبرالية، وهي فلسفة العولمة، تعني ترك المبادرة الفردية حرة لا تخضع إلا لقانون العرض والطلب. وفي ظل هذا النظام يطفئ منطق الربح على منطق الأولويات والمصلحة الجماعية.

غير أن تجارب الأزمات التي خلفها هذا النظام، والاضغوط الاجتماعية الناتجة عنها، أدت إلى تزايد الدور الاجتماعي للدولة في المجتمعات الغربية، والسعي نحو ضمان الحد الأدنى من المعيشة لكل فرد من خلال دعم نظم الحماية الاجتماعية.

وإذا كان مشروع العولمة هو بلوغ فكرة المواطن العالمي، فإنه يصبح لكل فرد الحق في العيش الكريم، أو على الأقل الحصول على حد الكفاية، في هذا العالم، بغض النظر عن الدولة التي ينتمي إليها. لكن الملاحظ أن المعونات التي تقدمها الدول الغربية، حتى وإن أخذت شكل قروض بفوائد، تكون في أغلبها مشروطة بتحقيق مصالح معينة.

إن أية سياسة لمكافحة الفقر في البلدان النامية يجب أن تنطلق من الاعتماد على الذات. أما التعاون الدولي في هذا الصدد فينبغي اعتباره من الطرق المساعدة. والقضاء على ظاهرة الفقر ليس أمرا سهلا، ولن يتم بمجرد دفع معونات ظرفية في بعض المناسبات، كالدخول المدرسي أو الأعياد، وإنما يكون من خلال تمكين الأفراد من العمل واعتمادهم على ذواتهم. وتحضرنى هنا حكاية ذلك الرجل الأنصاري الذي جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله الصدقة، وهو يتمتع بالقدرة على العمل، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لك في بيتك شيء قال بلى جلس نلبس بعضه ونبسط بعضه وقدح نشرب فيه الماء قال انتني بهما، فأتاه بهما فأخذهما رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ثم قال من يشتري هذين فقال رجل أنا أخذتهما بدرهم قال من يزيد على درهم مرتين أو ثلاثا قال رجل أنا أخذتهما بدرهمين فأعطاهما إياه وأخذ الدرهمين فأعطاهما الأنصاري وقال اشتري بأحدهما طعاما فانبذه إلى أهلك واشتر بالآخر قدوما فأتني به ففعل فأخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم فشده فيه عودا بيده وقال اذهب فاحتطب ولا أراك خمسة عشر يوما فجعل يحتطب ويبيع فجاء وقد أصاب عشرة دراهم فقال اشتري ببعضها طعاما وببعضها ثوبا ثم قال هذا خير لك من أن تجيء المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة إن المسألة لا تصلح إلا لذي فقر مدقع أو لذي غرم مفقوع أو دم موجع⁽²³⁾.

خاتمة:

يمكن أن نخلص من هذا البحث بالنقاط الآتية:

ينبغي التمييز، عند تناول قضية الفقر، بين المفهوم المطلق للفقر والمفهوم النسبي. فإذا كان الفقر النسبي سنة كونية، وهو ما تشير إليه الآية الكريمة «والله فضل بعضكم على بعض في الرزق» (النحل، 71)، فإن المقصود بلفظ الفقر عموماً هو الفقر المطلق، وهو الظاهرة التي ينبغي مكافحتها والتعاون من أجل القضاء عليها؛ إن مكافحة الفقر قضية مستعجلة ولا تحتمل طول انتظار. فكل تقاعس في هذا المجال سيؤدي إلى مزيد من أعداد الفقراء. ذلك أن الفقر يورث كما تورث الثروة. وهذا لن يؤدي فحسب إلى تهديد الاستقرار الداخلي، بل أيضاً إلى تهديد الاستقرار الدولي، خاصة في ظل مشروع العولمة الحالي الذي يهدف إلى إلغاء كل الحدود والقيود. وما انتشار شبكات الجريمة والدعارة المنظمة والمخدرات إلا مؤشرات عن ذلك؛

إن الاندماج في الاقتصاد العالمي لا ينبغي أن يتم من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية لفئة محدودة من أفراد المجتمع، على حساب مزيد من البطالة والتفكير للفئات المتدنية والمتوسطة الدخل. وليست الاحتجاجات ضد العولمة الاقتصادية المشاهدة حتى في البلدان الصناعية مجرد مسيرات عفوية؛

إن سبيل استئصال الفقر هو تمكين الفقراء من العمل وإتاحة فرص الاستثمار لهم. فالفقراء هم أفراد فاعلون لهم من المعارف والمؤهلات ما يسمح لهم بتغيير أوضاعهم، والطلوب من الحكومات هو مساعدتهم على تفجير تلك القدرات. والفائدة من وراء ذلك ستعود، بطبيعة الحال، على المجتمع كله؛

على كل حكومة أن تخضع سياستها الاستثمارية لقاعدة الأولويات إذا ما أرادت فعلاً الاهتمام بفئة الفقراء وتحقيق تنمية شاملة. ولاشك أن ذلك ينبثق من كونها مسؤولة عن تحقيق حد الكفاية لكافة أفراد المجتمع. غير أن ذلك غير كاف، إذ لا بد من تعزيز سبل التكافل الاجتماعي وتعزيز آليات الحماية الاجتماعية؛

ينبغي أن يتركز التعاون الدولي في مكافحة الفقر والحرمان على مجال الاستثمار المخصص للفقراء، وتبادل الخبرات والمعارف التي تفيد في تحسين أوضاع هؤلاء، وليس على الهبات والقروض الاجتماعية الميسرة التي تنطوي على نظرة الرأفة والشفقة، دون أن تؤدي إلى استئصال الفقر؛

مع أن التعاون الإقليمي والدولي يحتلان أهمية كبرى في مكافحة الفقر في المجتمعات المتخلفة، إلا أن الاعتماد على الذات يبقى السبيل الأنجع في ذلك. ولن يتحقق النجاح في هذا الصدد، حتى مع الحصول على معونات أجنبية، إلا باعتماد سياسة فعالة تشرك الفقراء في تصور مصايرهم وتحسين أوضاعهم.

الهوامش:

- 1 راجع في ذلك مقال: ب. تشادها، ر. تيجا، الاقتصاديات الكلية للمجاعة، مجلة التمويل والتنمية، ص.ن.د، مارس 1990
- 2 منهم بيجو، رادوميزلر، باريتو، كالدور، هيكس، ...
- 3 انظر: حسين عمر، الرفاهية الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص 79
- 4 عن مقال: أ. فيجويروا (Adolfo Figueroa)، قضية التوزيع في أمريكا اللاتينية،، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، يونيو 1996، ص 106
- 5 نفسه، ص 106 و 109
- 6 رئيس قسم الأبحاث في الصندوق الوطني لمخصصات الأسر (باريس)، وعضو البرنامج الأوروبي لمراقبة السياسات القومية تجاه الأسرة.
- 7 ب. ستروبل، من الفقر إلى الحرمان: مجتمع الأجراء أم مجتمع حقوق الإنسان، ترجمة: حسن حسين شكري، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، العدد 148 يونيو 1996 (عدد خاص بالفقر)، ص 31
- 8 هانس بيتر مان، هـ. شومان، فخ العولة، ترجمة: عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم: رمزي زكي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص 21
- 9 لمزيد من التفصيل راجع: تقرير البنك الدولي حول التنمية 2000/2001، واشنطن، سبتمبر 2000
- 10 عن مقال: س. غويتا، ب. هاموند، ر. ليت، إ. سوانسون، التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية الدولية، مجلة التمويل والتنمية، ص.ن.د، ديسمبر 2000، ص 15
- 11 نفسه، ص 14
- 12 عن جريدة: الخير، العدد 3007 ليوم 2000/11/1
- 13 م.ت.ب هو مؤشر يعتمد في قياس درجة الفقر، وهو يأخذ في الحسبان الناتج الداخلي الخام للفرد، معدل التمدرس ومعدل الأمية، العمر المتوقع للحياة ..
- 14 عن جريدة: le jeune INDEPENDENT, n°762 du 31/10/2000
- 15 A. NONJON, Comprendre l'économie mondiale, ellipses, Paris, 1995, p141
- 16 داني م. ليبزيجر (D.M. Leipziger)، البرنامج غير المكتمل لمكافحة الفقر - لماذا تخلت دول أمريكا اللاتينية والكاريبية، مجلة التمويل والتنمية، ص.ن.د، مارس 2001، ص 38
- 17 للاطلاع على محتوى هذا النموذج راجع مقال: مقصود علي، سوسيل سريقاردانا، نحو نموذج جديد للقضاء على الفقر في جنوب آسيا، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، يونيو 1996، ص 73 وما بعدها.
- 18 راجع مقال: ك. بيرنسايد، د. دولار، المعونة تحفز النمو - في ظل السياسات السليمة، مجلة التمويل والتنمية، ص.ن.د، ديسمبر 1997
- 19 ابن خلدون، المقدمة، ج 1، الدار التونسية للنشر- المؤسسة الوطنية للكتاب- الجزائر، 1984، ص 344
- 20 نفسه، ص 346
- 21 تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1998، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ص 22
- 22 عن الصحيفة الأسبوعية: Liberté économie, n°110 du 7-13 fév. 2001, p5
- 23 انظر سنن ابن ماجة (كتاب التجارات)، وكذا سنن أبي داود (كتاب الزكاة).